«سوليدرتي البحرين» تُعلن تحقيق أرباح بقيمة 7,855 ملايين دينار بحريني لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026

أعلنت سوليدرتي البحرين ش.م.ب (رمز التداول :(SOL-ID) إحدى كبريات شركات التأمين في مملكة البحرين والشركة التابعة لمجموعة سوليدرتي القابضة، نتائجها المالية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026.

سجلت الشركة صافي ربح عائدًا إلى المساهمين بلغ 1,345 مليون دينار بحريني لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، مقارنةً بـ709 ألف دينار بحريني للفترة ذاتها من العام السابق، بزيادة نسبتها 90%. كما بلغ العائد الأساسي والمخفض للسهم خلال الربع 3,49 أفلس، مقارنةً بـ 4,17 أفلس للفترة نفسها من عام 2025. وبلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2026 نحو 1,065 مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ 698 ألف دينار بحريني للفترة ذاتها من العام السابق، بزيادة نسبتها 53%.

وقد بلغ صافي الربح العائد إلى المساهمين 6,254 ملايين دينار بحريني لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، مقارنةً بـ 6,677 ملايين دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025، بانخفاض نسبته 6%. كما بلغ العائد الأساسي والمخفض للسهم لفترة الأشهر التسعة


○ الشيخ خالد بن مستهيل المعشني.


○ جواد محمد.

17,54 فلسًا، مقارنةً بـ 31,25 فلسًا للفترة نفسها من عام 2025. وبلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026 نحو 6,307 ملايين دينار بحريني، مقارنةً بـ 3,333 ملايين دينار بحريني للفترة ذاتها من العام السابق، بزيادة نسبتها 89%.

بلغ إجمالي صافي الربح والفائض لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2026 نحو 2,198 مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ 894 ألف دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025، بزيادة نسبتها 146%. كما بلغ إجمالي صافي الربح والفائض لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026 نحو 7,855 ملايين دينار بحريني، مقارنةً بـ 7,040 ملايين دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025، بزيادة نسبتها 12%.

كما انخفضت حقوق الملكية المنسوبة للمساهمين بنسبة 2% لتبلغ 53,453 مليون دينار بحريني كما في 30 سبتمبر 2026، مقارنةً بـ 54,666 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025. وانخفض إجمالي الأصول بنسبة 10% ليبلغ 187,194 مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ 208,261 ملايين دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025.

وفيما يخص صندوق حاملي الوثائق، فقد حقق صافي فائض قدره 853 ألف دينار بحريني لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2026، مقارنةً بصافي فائض قدره 185 ألف دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025. أما لفترة التسعة أشهر، فقد سجل الصندوق صافي فائض قدره 1,601 مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ 363 ألف دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025.

وعلى صعيد اشتراكات التكافل المتحصلة، فقد ارتفعت الاشتراكات لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2026 بنسبة 1% لتبلغ 27,143 مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ 26,837 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025. أما لفترة التسعة أشهر، فقد ارتفعت اشتراكات التكافل المتحصلة بنسبة 19% لتبلغ 80,170 مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ67,299 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2025.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني، رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي البحرين: «تؤكد النتائج المالية التي حققتها سوليدرتي البحرين خلال الربع الثالث من عام 2026 قدرة الشركة على مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في ظل المتغيرات التي يشهدها قطاع التأمين والمنطقة ككل. كما نحرص في مجلس الإدارة على مواصلة تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة المؤسسية، وترسيخ ممارسات إدارة المخاطر، بما يحافظ على متانة الأداء المالي للشركة ويعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة، ويدعم بناء قاعدة قوية لمواصلة مسيرة النمو على المدى الطويل».

وأضاف قائلاً: «ونعمل حالياً على استكمال الاستعدادات لإطلاق استراتيجيتنا الجديدة خلال العام المقبل، والتي ستحدد أولوياتنا للمرحلة المقبلة وتوجه جهودنا نحو تطوير نموذج أعمالنا، وتعزيز كفاءة العمليات، وتوسيع آفاق الاستفادة من الفرص الواعدة في سوق التأمين».

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة سوليدرتي، السيد جواد محمد: «تمثل النتائج التي حققتها سوليدرتي البحرين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 محطة مهمة في مسيرة الشركة، ونقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة من التطوير والنمو. وانطلاقًا من هذه النتائج، نتطلع إلى مرحلة جديدة من التوسع وذلك من خلال استراتيجيتنا الجديدة المقرر إطلاقها خلال العام المقبل، والتي تهدف إلى توسيع نطاق شراكاتنا مع مختلف الجهات الحكومية، بما يسهم في دعم المبادرات الوطنية وتقديم حلول تأمينية تلبي احتياجات المجتمع.»

وأضاف قائلاً: «هذا ويأتي برنامج الضمان الصحي «صحتي» بالشراكة مع المجلس الأعلى للصحة، والذي أطلق في أكتوبر 2026، مثالًا على هذا التوجه وتجسيدًا لحرصنا على تعزيز دورنا في دعم منظومة الرعاية الصحية وتوفير التغطية التأمينية للفئات المستفيدة».

«الصناعة والتجارة» تطلق المبادرة الوطنية التشجيعية لدعم القطاع التجاري تزامنا مع الاحتفالات الوطنية

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة إطلاق مبادرتها الوطنية التشجيعية للقطاع التجاري بالتزامن مع موسم أعياد البحرين، وتتضمن الإعفاء من رسوم الحملات الترويجية، وإتاحة تمديد فترات التخفيضات التجارية، اعتبارًا من الأول من ديسمبر وحتى 31 ديسمبر 2026، وذلك في إطار حرص الوزارة على تحفيز النشاط التجاري وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاحتفالات الوطنية.


○ وزير الصناعة والتجارة.

وبهذه المناسبة، أكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، أن هذه المبادرة تأتي تجسيدًا لحرص الوزارة على دعم وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وإتاحة المزيد من الفرص أمام المؤسسات والمحلات التجارية في مختلف محافظات مملكة البحرين للمشاركة في هذه المناسبة الوطنية، من خلال تقديم عروض وتخفيضات وحملات ترويجية متميزة تسهم في تنشيط الحركة التجارية وتعزيز جاذبية الأسواق المحلية.

وأوضح أن الاحتفالات الوطنية تمثل فرصة لتعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري، وإبراز الدور الحيوي للقطاع الخاص كشريك أساسي في مسيرة التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين، مشيرًا إلى أن المبادرة تهدف إلى تشجيع المؤسسات التجارية بمختلف أحجامها على تقديم مبادرات وعروض مبتكرة تعود بالنفع على المستهلكين من المواطنين والمقيمين، وتوفر لهم خيارات تسوق متنوعة وفرصًا للاستفادة من العروض والتخفيضات خلال موسم الاحتفالات. وأضاف أن الوزارة تتطلع إلى مشاركة واسعة من أصحاب المحلات والمؤسسات التجارية في مختلف محافظات مملكة البحرين، بما يعكس روح الانتماء الوطني والتكامل بين القطاعين العام والخاص، ويسهم في إضفاء أجواء احتفالية متميزة على الأسواق والمجمعات التجارية، وتعزيز الحركة الشرائية خلال هذه المناسبة الوطنية. ودعا الوزير جميع أصحاب المؤسسات والمحلات التجارية إلى اغتنام هذه الفرصة والاستفادة من التسهيلات المقدمة، والمبادرة إلى تنظيم الحملات الترويجية والسحوبات والتخفيضات التجارية، مؤكدًا حرص الوزارة، ممثلة في إدارة حماية المستهلك، على تسهيل الإجراءات وتقديم الدعم اللازم لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المنشآت التجارية في المبادرة، وفق الإجراءات والاشتراطات التنظيمية المعتمدة لدى إدارة حماية المستهلك، بما يضمن تنفيذ هذه الأنشطة بصورة عادلة وشفافة، ويحفظ حقوق المستهلكين والمنشآت التجارية على حد سواء.

68 مليار دولار حجم سوق إدارة النفايات.. والخليج يصدر 72% من النفايات الخطرة إلى العالم

كتبت: زينب إسماعيل

كشف تقرير خليجي صدر مؤخرا أن دول الخليج العربي تصدر ما نسبته 72.6% من كمية النفايات الخطرة التي تنتجها إلى دول العالم.

ولفت التقرير الصادر عن المركز الإحصائي الخليجي الى أن حجم سوق إدارة النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي يقدر بحوالي 68.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025

وذكر التقرير أن إجمالي النفايات المعالجة في دول الخليج العربي وصل خلال عام 2024 إلى 69 مليون طن، وذلك من أصل 283.5 مليون طن حجم النفايات المجمعة. وبلغت نسبة النفايات الخطرة المعالجة نحو 11.7%، والمعاد تدويرها نحو 21.6%.

وشكلت النفايات غير الخطرة المجمعة نحو 97.1% من إجمالي النفايات في دول الخليج، حيث كان نصيب نفايات البناء والهدم نحو 226.6 مليون طن بزيادة سنوية بلغت نحو 26.5%. فيما بلغ حجم النفايات الصناعية الخطرة نحو 6.4 ملايين طن متري بزيادة سنوية وصلت إلى 19.5%.

وأضاف التقرير «مع اتساع النشاط الاقتصادي والخدمي في دول مجلس التعاون، تبرز أنشطة إدارة النفايات ومعالجتها كجزء من منظومة اقتصادية وبيئية متكاملة، تجمع بين توفير الخدمات الأساسية والحد من الآثار البيئية للنفايات».

وتابع «تعكس المؤشرات انتقال منظومة النفايات في دول مجلس التعاون من مجرد قياس حجم النفايات إلى التركيز على إدارتها ومعالجتها وتعزيز الحوكمة البيئية؛ فارتفاع نسبة النفايات غير الخطرة يوفر فرصة واسعة لاستعادة الموارد، بينما تشير مستويات المعالجة والإبلاغ الدولي إلى أهمية مواصلة تطوير منظومة الإدارة والقياس والمتابعة».

تبلغ كمية النفايات الخطرة المصدرة من دول المجلس إلى دول العالم نحو 8. مليون طن متري، حيث يتم إعادة تدويرها أو استرجاع المعادن والمركبات المعدنية منها.

وبين التقرير الخليجي أن حجم سوق إدارة النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي يقدر بحوالي 68.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 104.06 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2031، بمعدل نمو سنوي قدره 7.29% خلال الفترة (2031–2025).

وأشار التقرير الخليجي إلى ارتفاع كمية النفايات الخطرة المنتجة من القطاع الصناعي بنسبة 19.5% في عام 2024، مبررا أن هذا الارتفاع يعكس نمو النشاط الصناعي.

وبلغ حجمها نحو 6.4 ملايين طن متري، وشكلت 77.6% من إجمالي النفايات الخطرة المنتجة، مع تسجيل نمو سنوي في النفايات الصناعية الخطرة المجمعة تجاوز 17.6% في عام 2024.

وتُظهر المؤشرات أن مسارات معالجة النفايات الصناعية الخطرة في دول مجلس التعاون تتجه نحو تنويع عمليات استرداد الموارد؛ فبينما بلغ عدد مرافق إعادة التدوير 28 مرفقا، وصل عدد مرافق إعادة تكرير الزيوت المستعملة وإعادة استخدامها إلى 43 مرفقاً، مع تسجيل متوسط تغير بلغت نسبته 25.2% مقارنة بإعادة التدوير الذي بلغت نسبته نحو 20.1%.

واستحوذت المعالجة الفيزيائية–الكيميائية وإعادة البيع والاستخدام على الحصة الأكبر من النفايات الخطرة المعالجة ضمن (طرق أخرى) بنسبة 61.1% في 2024، مقابل 21.6% لإعادة التدوير و15.5% للدفن و1.9% للحرق، بما يعكس تنوع مسارات معالجة النفايات الخطرة وإعادة استخدامها.

وتقوم البحرين بمعالجة 54.5% من النفايات الخطرة فيما يتم إعادة تدوير 35.7% وحرق 9.4% منها.

كشف التقرير أن نسبة النمو السنوي لنفايات البناء والهدم المجمعة في دول الخليج تبلغ نحو 26.5%.

وشهدت أنشطة التشييد في دول مجلس التعاون توسعاً ملحوظا خلال الفترة 2021 – 2024، انعكس في ارتفاع الناتج المحلي لأنشطة التشييد من 130.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 187.8 مليار دولار في عام 2024، بزيادة نسبتها 43.6%. وبالتوازي، ارتفعت العمالة في نشاط التشييد من 3.3 ملايين عامل إلى 4.7 ملايين عامل، بزيادة قدرها 42.4%. ويشير التقارب في معدلات نمو الناتج والعمالة إلى اتساع نطاق أنشطة التشييد خلال الفترة. وتعتمد دول الخليج العربي نظاما موحدا لتقييم أداء المباني والبنية الأساسية من منظور الاستدامة، طورته المنظمة الخليجية للبحث والتطوير، ويعتمد منهجاً قائماً على الأداء لتقييم مراحل التصميم والتشييد والتشغيل. وفي عام 2025، اعتمدت هيئة التقييس لدول مجلس التعاون معياراً خليجياً للمباني المستدامة GSO 3000:2025، ليشمل تطبيق متطلبات الاستدامة في قطاع التشييد والبناء في دول مجلس التعاون.





stc البحرين تتعاون مع أسري لإطلاق أول شبكة تجارية خاصة من الجيل الخامس (5G) في المملكة

أعلنت stc البحرين، المُمكن الرقمي، عقدها شراكة استراتيجية مع الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، المركز البحري الرائد عالميًا، لإطلاق أول شبكة تجارية خاصة من الجيل الخامس (5G) في مملكة البحرين، في خطوة نوعية نحو أتمتة عمليات أحواض السفن، وتوظيف إنترنت الأشياء الصناعي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، بما يسهم في إرساء منظومة رقمية متطورة تمهد الطريق أمام عمليات بحرية أكثر ذكاءً وأماناً وكفاءة، وتسهم في دفع مسيرة التحول الرقمي في المملكة.

وقد صُممت هذه الشبكة المتطورة لتلبية المتطلبات التشغيلية الحيوية للقطاع البحري الصناعي، إذ توفر اتصالاً آمناً وفائق السرعة، بحيث يتيح لشركة أسري توظيف أحدث تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (4.0)، مثل كاميرات المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي للرصد الذكي، وتقنية «التوأم الرقمي» لتحسين أداء الأصول، وروبوتات الفحص المستقلة لرفع مستوى السلامة. كما ستسهم الشبكة في أتمتة عدد من العمليات الصناعية، بما يشمل تنظيف هياكل السفن الآلي، وأعمال اللحام، وتجهيز الأسطح للطلاء، بما يعزز دقة التنفيذ، ويقلص فترات التوقف، ويدعم توسع عمليات القطاع البحري المحلي مستقبلاً.

وبهذه المناسبة، صرّح هشام مصطفى، رئيس قطاع الأعمال والنواقل والمشغلين لدى شركة stc البحرين، قائلاً: «نفخر بشراكتنا مع أسري لإطلاق أول شبكة تجارية خاصة من الجيل الخامس (5G) على مستوى المملكة، في خطوة نوعية تعزز مسيرة التحول الرقمي بالمملكة، وتجسد الدور المحوري لتقنيات الاتصال المتقدمة في تسريع وتيرة أتمتة أحواض السفن وفتح آفاق جديدة للابتكار الصناعي المدعوم بالذكاء الاصطناعي. ومن خلال الجمع بين شبكة الجيل الخامس (5G) الخاصة، وإنترنت الأشياء الصناعي، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، فإننا نُمكّن أسري من اعتماد منظومة رقمية آمنة وموثوقة تواكب متطلبات المستقبل، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويرتقي بمستويات السلامة والإنتاجية». من جانبه، قال الشيخ محمد بن راشد آل خليفة، نائب الرئيس التنفيذي لشركة أسري: «عمدت أسري إلى تبنّي شبكة الجيل الخامس المخصصة للاستخدام التجاري الخاص لتعزيز كفاءتها التشغيلية، لتكون بذلك سبّاقة في هذا المجال، من خلال إحداث نقلة نوعية في عملياتها عبر الاستفادة من إمكانات الرقمنة والأتمتة، وتعزيز دقة اتخاذ القرار بالاستناد إلى التحليلات الفورية للبيانات. ويمثل اعتماد هذه الشبكة أكثر من مجرد امتلاك بنية اتصالات متقدمة؛ فهو يشكل خطوة عملية رائدة نحو تطوير أساليب إدارة العمليات البحرية في القطاع والارتقاء بكفاءتها، بما يرسّخ معيارًا جديدًا لمستقبل ساحات الإصلاح والبناء البحري على المستويين المحلي والإقليمي».

وتجدر الإشارة إلى أن stc البحرين مستمرة في توسعة نطاق حلولها لقطاع الأعمال وتبني أحدث تقنيات شبكات الجيل الخامس (5G) الخاصة والذكاء الاصطناعي، بما يجسد التزامها بطرح حلول مبتكرة تدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي المحلي. ولا يقتصر أثر هذا المشروع الاستراتيجي على تمكين الشركات والمؤسسات في مسيرة تحولها الرقمي فحسب، بل يسهم كذلك في إرساء دعائم اقتصاد رقمي متين قائم على المعرفة، تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

«تنمو» تعلن «تمكين» شريكا رئيسيا و«ألبا» و«بنك البحرين للتنمية» شريكين استراتيجيين لقمة الاستثمار الملائكي

أعلنت شركة «تنمو»، أول شركة في مملكة البحرين تعمل وفق مفهوم الاستثمار الملائكي، انضمام صندوق العمل «تمكين» بصفته الشريك الرئيسي، وشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. «ألبا» و«مجموعة بنك البحرين للتنمية» بصفتهما شريكين استراتيجيين، للنسخة الحادية عشرة من قمة الاستثمار الملائكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2026، والمقرر انعقادها يوم الأربعاء الموافق 18 نوفمبر 2026 في مملكة البحرين.

وتأتي هذه الشراكات في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز منظومة ريادة الأعمال والاستثمار في المملكة، وتوسيع آفاق التعاون بين المستثمرين ورواد الأعمال والشركات الناشئة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، بما يسهم في تهيئة فرص جديدة للتمويل والاستثمار، ودعم نمو المؤسسات الواعدة، وتعزيز مكانة البحرين مركزًا إقليميًا لريادة الأعمال والابتكار.

وتُعد القمة منصة تجمع المستثمرين الملائكيين وصناديق رأس المال الجريء ورواد الأعمال والجهات الداعمة وممثلي القطاع الخاص، بهدف تعزيز التواصل وتبادل الخبرات واستكشاف الفرص الاستثمارية وبناء شراكات استراتيجية تسهم في تطوير الشركات الناشئة وتسريع نموها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبهذه المناسبة، قال سهيل بن غازي القصيبي، رئيس مجلس إدارة شركة «تنمو»: «نعتز بانضمام صندوق العمل «تمكين» بصفته الشريك الرئيسي، وشركة ألمنيوم البحرين «ألبا» و«مجموعة بنك البحرين للتنمية» بصفتهما شريكين استراتيجيين لقمة الاستثمار الملائكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2026. وتعكس هذه الشراكات الثقة بأهمية القمة ودورها في تعزيز منظومة ريادة الأعمال والاستثمار، وتؤكد أهمية تكامل الجهود بين المؤسسات الداعمة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية لتهيئة بيئة محفزة لنمو الشركات الناشئة».

الوكيل المساعد للاتصالات يستعرض جهود المملكة في تطوير منظومة الاتصالات وتعزيز جاهزية الشبكات


○ الشيخ أحمد بن عيسى.

ألقى الشيخ أحمد بن عيسى بن دعيج آل خليفة الوكيل المساعد للاتصالات بوزارة المواصلات والاتصالات، بيان مملكة البحرين خلال الجلسة العامة ضمن أعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP–26)، المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة.

وأكد في كلمته حرص مملكة البحرين على مواصلة تعزيز التعاون الدولي في قطاع الاتصالات ودعم التحول الرقمي المستدام، مشيرًا إلى أهمية تطوير البنية التحتية للاتصالات وضمان استمرارية الخدمات الرقمية في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع والمتغيرات التي تواجه شبكات الاتصالات على المستوى العالمي.

كما استعرض جهود مملكة البحرين في تطوير منظومة الاتصالات وتعزيز جاهزية الشبكات ومرونتها، مؤكدًا أهمية الاستفادة من التقنيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل القادم والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، في دعم الابتكار وتوسيع نطاق الاتصال وتعزيز التنمية الرقمية المستدامة.

كما شارك الوكيل المساعد للاتصالات في الطاولة المستديرة رفيعة المستوى بشأن مرونة وصمود شبكات الاتصالات، حيث أكد خلالها أهمية تعزيز البنية التحتية للاتصالات، ودعم التنسيق الدولي، إلى جانب تطبيق المعايير الفنية المشتركة لدعم استمرارية خدمات الاتصالات الأساسية.

وعلى هامش أعمال المؤتمر، عقد الوكيل المساعد للاتصالات سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع ممثلي كل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية رومانيا، وبروناي دار السلام، وجمهورية غانا، وجمهورية السنغال، وجمهورية الكونغو، حيث جرى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.